مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

**اسم المقال:** النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية المظاهر والدلالات
**اسم الكاتب:** د. أزهار عبدا لله حسن الحيالي
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/509
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/01 09:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية المظاهر والدلالات

د. أزهار عبدا لله حسن الحيالي
جامعة كركوك / كلية القانون

**Abstract**

Saw the international system at the end of the last century a series of major changes, most notably the collapse of one polar international system before, as well as profound changes touched Systems ideological, economic and cultural development of the international system, and the balance of power on the international level and since he can not separate the law from the economy, politics and the balance of forces prevailing in the world overlap of interest and fade away when the border is relatively, the legal system and values of international (international law) have been affected significantly in this transformation, which has been termed double standards in dealing with international legitimacy, therefore, what is happening today is to try the United States of America to impose international practices beyond the pillars of previous international legitimacy to impose a new legitimacy reflect and express the new balance of power dominant (USA)-oriented introduction of States and international organizations, led by the United Nations in particular arrangements serve the strategic interests. To become the current international system is far from so-called international legitimacy and the rule of international law in accordance with the requirements of the Charter of the United Nations and international norms agreed upon in the world, if it is to fall under U.S. law and American power, that will not accept from its allies, any interference influential in the re-mapping and classification interests and the distribution of spheres of influence, as was the case in the Second World War, therefore, not surprising that the U.S. will

have a particular understanding of international legitimacy in the current international system, namely the international legitimacy that stems from the fact, and its innovation, the legitimacy of the strongest and not the international legitimacy collapsed, which was reflected on the balance in the dealings with countries, which may explain how the clear manifestations of deviation in the international legitimacy and the policy of double standards in dealing with international issues.

**الملخص**

شهد النظام الدولي في نهاية القرن الماضي سلسلة من التغييرات الكبيرة كان أبرزها انهيار احد قطبي النظام الدولي السابق، إلى جانب تحولات عميقة مست المنظومات الإيديولوجية والاقتصادية والثقافية للنظام الدولي، وموازين القوى على المستوى الدولي وبما انه لا يمكن فصل القانون عن الاقتصاد والسياسة وموازين القوى السائدة في عالم تتداخل فيه المصالح وتتلاشى فيه الحدود نسبياً، فإن المنظومة القانونية والقيمي الدولية (الشرعية الدولية) تأثرت بشكل كبير بهذه التحولات وهو ما أصطلح عليه بازدواجية المعايير في التعامل مع الشرعية الدولية، بالتالي فأن ما يجري اليوم هو محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض ممارسات دولية تتجاوز مرتكزات الشرعية الدولية السابقة لتفرض شرعية جديدة تعكس وتعبر عن الموازين الجديدة للقوى المهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية ) المتجهة نحو إدخال الدول والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في ترتيبات معينة تخدم مصالحها الإستراتيجية. ليصبح النظام الدولي الراهن بعيد كل البعد عما يسمى بالشرعية الدولية وسيادة القانون الدولي وفق مقتضيات ميثاق هيئة الأمم المتحدة والأعراف الدولية التي اتفق عليها في عالم يراد له أن يقع تحت القانون الأمريكي والقوة الأمريكية، التي لن تقبل من حلفائها أي تدخلٍ مؤثرٍ في إعادة رسم الخرائط وتبويب المصالح وتوزيع مناطق النفوذ كما كان عليه الحال في الحرب العالمية الثانية، بالتالي لا غرو أن يكون للولايات المتحدة فهم خاص للشرعية الدولية في النظام الدولي الراهن، ألا وهي شرعية دولية تنبع من الواقع ومستجداته، شرعية الأقوى وليست الشرعية الدولية المنهارة التي كانت تعبر عن التوازن في التعامل مع الدول، وهو ما يفسر لنا مظاهر الانحراف الواضحة في الشرعية الدولية وسياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع القضايا الدولية .

**المقدمـــة**

شهد النظام الدولي في نهاية القرن الماضي سلسلة من التغييرات الكبيرة كان أبرزها انهيار

أحد قطبي النظام الدولي السابق ، إلى جانب تحولات عميقة مست المنظومات الإيديولوجية والاقتصادية والثقافية للنظام الدولي ، وموازين القوى على المستوى الدولي وبما انه لا يمكن فصل القانون عن الاقتصاد والسياسة وموازين القوى السائدة في عالم تتداخل فيه المصالح وتتلاشى فيه الحدود نسبياً ، فان المنظومة القانونية والقيمية الدولية (الشرعية الدولية) تأثرت بشكل كبير بهذه التحولات وهو ما أصطلح عليه بازدواجية المعايير في التعامل مع الشرعية الدولية ،بالتالي فإن ما يجري اليوم هو محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض ممارسات دولية تتجاوز مرتكزات الشرعية الدولية السابقة لتفرض شرعية جديدة تعكس وتعبر عن الموازين الجديدة للقوى المهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية ) المتجهة نحو إدخال الدول والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في ترتيبات معينة تخدم مصالحها الإستراتيجية. واتساقاً مع ما تقدم ، فإن تسمية النظام الدولي الجديد دلالة على وضع جديد مفتوح على كل الاحتمالات ، ومن هنا ميز الدارسون والمختصون بالعلاقات الدولية بين ثلاثة نماذج أو ركائز أساسية من النظام الدولي وهي : نظام التعددية القطبية وهو ما كان قائما مع بداية القرن العشرين ، ونظام القطبية الثنائية التي ظهرت بوادرها بعد الحرب العالمية الثانية ببروز الولايات المتحدة الأمريكية ووقوف الاتحاد السوفيتي ندا لها من ناحية التناقض الإيديولوجي ، بيد أن أهم مزايا هذا النظام كان ظهور الأمم المتحدة كمنظمة عالمية لحفظ السلم والأمن الدوليين بدرجة أساسية ، ومن ثم نظام أحادي القطبية على اثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة التي دامت أكثر من 45 عاما إذ ظهر ما يسمى بالنظام الدولي الجديد . وهو ما يؤكد أن الإنسانية في العصر الحديث عرفت عدة نماذج لقيادة النظام الدولي . عليه فإن هذا البحث هو مقاربة علمية للتحولات التي طرأت على النظام العالمي بعد الحرب الباردة وانعكاس هذه التحولات على الشرعية الدولية — مفهوما وممارسة خصوصا في تعاملها مع قضايا الصراع في الشرق الأوسط . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل ان مواقف الولايات المتحدة والأمم المتحدة والقرارات والممارسات الصادرة عنها خصوصا حيال قضايا الشرق الأوسط متوافقة مع القانون الدولي ومع المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة أم متعارضة معها؟ هل ما يجري هو تحديث وتطوير للأمم المتحدة وللعلاقات الدولية بما يتناسب مع تطورات بيئة النظام الدولي؟ أم إن ما يجري هو هدم ثم إعادة بناء لمجمل ركائز النظام الدولي ولمبادئ القانون الدولي ليصبحا أكثر توافقا مع موازين القوى الدولية الراهنة؟.

ولهذا فإن فرضية البحث التي سنحاول البرهنة عليها هي أن التطورات التي شهادتها البيئة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حتم تطوير مبادئ القانون الدولي وطبيعة العلاقات الدولية ، وبما إن القانون الدولي والشرعية الدولية

ليسا حالة ثابتة ، بالتالي من حق الطرف القوي دوليا ممارسة دور أكبر وأهم في إعادة صياغة مبادئ القانون الدولي ، لكن يجب أن لا يكون ذلك على حساب المبادئ الثابتة للشرعية الدولية والتي لا تتغير وتتبدل بتغير موازين القوى السائدة، وبما أن المصلحة هي دوما جوهر التفاعلات السياسية الدولية ، وهو ما تراعيه الدول دائما في تعاملها دوليا ، فإن المطلوب من دول الشرق الأوسط أن تتفهم جيدا متغيرات النظام الدولي وتعيد النظر في سياساتها وقضاياها الخلافية ، ذلك أن خللا كبيرا شاب وما يزال نهج تعاملها مع هذه القضايا ، وهو ما خدم مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل .

وفي محاولة للإحاطة بموضوع البحث المتسع والمعقد فقد ارتأينا دراسته عبر المحاور الآتية :-

المبحث الأول : نظام القطبية الدولية .

المبحث الثاني :الشرعية الدولية 0

المبحث الثالث : مظاهر الانحراف ودلالاته0

**المبحث الأول : نظام القطبية الدولية**

مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك دوله الاشتراكية دخل العالم مرحلة تاريخية جديدة تميزت بالصراع بين أعمدة العالم الأربعة : دول أمريكا الشمالية، الاتحاد الأوروبي ، اليابان ودول العالم الثالث ، ليصبح مفهوم القوة العظمى امتلاكاً لكل مقومات القطب الدولي الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي ، وضمن هذه المقومات تترتب دول العالم في وضع طبقي هرمي رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وتليها الدول الأخرى بما تملكه من ركائز قوة اقتصادية واستراتيجية وأيديولوجية . ومع أن بداية التسعينيات من القرن العشرين كانت تحمل في طياتها ملامح قيام نظام دولي متعدد الأقطاب ، بحيث يسمح لقوى إقليمية أن تبرز وتمارس دورا مؤثراً في الساحة الدولية الإقليمية ، بيد أن تطور الأحداث والدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية 1991 وفي حرب البلقان ثم في حرب احتلال العراق عام 2003 ، اظهر الولايات المتحدة الأمريكية كقطب دولي أوحد ، وبدد الآمال بدخول أقطاب جديدة من دول العالم كفاعلة في رسم معالم هذا النظام . عليه سنعمد إلى تقسيم هذا المبحث إلى المحاور الآتية :

المطلب الأول :القطبية الأحادية (الهيمنة الأمريكية) 0

المطلب الثاني : الأقطاب الدولية المنافسة 0

المطلب الأول : القطبية الأحادية (الهيمنة الأمريكية)

تعود نشأة النظام الدولي مع تزايد ظهور الدول القومية في أوربا ، وتمثل معاهدة ويستفاليا عام 1648 أول خطوة على صعيد الترجمة الواقعية للنظام الدولي ، باعتبارها سعت إلى إقامة نظام دولي يقوم على أساس التعاون المشترك بين الدول واعتبارها أساسا للتشاور بين الدول لحل

خلافاتهم سلميا من دون اللجوء إلى القوة مع مراعاة حق كل دولة في الدفاع عن نفسها (1) ، غير ان هذا النظام مر بمراحل متتالية فصلتها أحداث هامة كالحروب الإقليمية والعالمية التي انعكست على واقع العلاقات الدولية وتوزيع القوى في إطار النظام الذي يحكمها (2) ، ومع أن الرئيس السابق للاتحاد السوفيتي غورباتشوف هو أول من أطلق عبارة " النظام الدولي الجديد " عام 1988 في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الا أن مصطلح النظام الدولي الجديد كمفهوم وهدف ، مستمد من الولايات المتحدة الأمريكية إذ يتعلق بإحدى الخواص التاريخية الأمريكية ، عندما أشار الرئيس الأمريكي السابق ودرو ولسون عام 1917 إلى نظام عالمي جديد يقوم على أساس احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وتعميم مبدأ الديمقراطية وحرية التجارة ، وهو ما يجري ترديده اليوم (3).

وما تقدم يعني أن النظام الدولي لا يعني أنه ظهر فجأة في الخطاب السياسي الدولي المعاصر ، بل كان موجودا في الأدب السياسي المليء بالإشارات إلى النظم الدولية منذ وقت طويل(4)، ووضع العديد من الدارسين مجموعة نظريات لفهم طبيعة العلاقات الدولية التي سادت في المراحل المختلفة من تطورها لاسيما خلال القرن العشرين (5). ولهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية وضمن استراتيجية تهدف إلى استغلال إشكالات التجديد وإعادة البناء بغية إحداث تغيير في نتائج الحرب العالمية الثانية عن طريق كسبها الحرب الباردة (6) وتطويقها لمفهوم الأمن الجماعي، يتضح الانفراد الأمريكي الحاصل في ميزان القوى الدولية منذ عام 1991 ، الذي دعاه بريجنسكي – مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق – بـ " الهيمنة الكونية الأمريكية " ، ولخص فيه أسباب تلك الهيمنة في إنها القوة العسكرية الكونية الأولى القادرة على الوصول إلى أية نقطة في العالم ، فضلاً عن فائقيتها التكنولوجية العالمية ، إذ أن لها قصب السبق في كافة المبتكرات الحاسمة كما أنها تشكل عامل جذب وإغراء لا مثيل له لأغلب الشباب في العالم ، وكل ذلك قد أعطاها قدرة سياسية ، لا تستطيع أية دولة أخرى مجرد الاقتراب منها، وهو ما جعلها قوة عظمى كونية شاملة(7) .

وقد أثبتت قوة إرادتها الدولية واعتناقها لرؤيا النظام العالمي الجديد ومساعيها في إقامته ، عندما خلصت أطراف المجمع الصناعي – العسكري المسيطر على عمليات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تفكك الاتحاد السوفيتي يمثل فرصة فريدة للولايات المتحدة الأمريكية لخلق عالم أحادي القطبية وأنها يجب أن لا تتقاعس عن اللجوء إلى القوة العسكرية لتحقيق ما تريده مما يعني أنه آن الأوان لتتصرف الإدارة الأمريكية بمنطق القوة المنفردة ،وفي هذا الصدد يقول نعوم تشومسكي في كتابه الدول المارقة ان الولايات المتحدة احتفظت لنفسها بحق " أن

تتصرف بشكل أحادي إذا كانت مصالح قومية مهمة ، أو قيم جوهرية موضع نزاع"(8) .وفي سبيل دعم سيطرتها الأحادية على العالم دعت الولايات المتحدة الأمريكية وما تزال إلى تقويض مبدأ سيادة الدول على أراضيها لكون هذه السيادة تعد معوقا خطيرا أمام تدفق رؤوس الأموال والسلع والمنتجات الأمريكية بمختلف أنواعها الذي هو في الواقع اختراق يعبر عما يسميه الساسة الأمريكيون "حقوق الملكية الدولية " (9) ، بمعنى أن الدول لم يعد بمقدورها أن تفعل أي شيء أو تبرر أي تصرف بأنه تجسيد لمبدأ السيادة ، بحيث صار مفهوم السيادة يتوقف أساسا على عدد من الالتزامات التي ينبغي على الدول الوفاء بها سواء تجاه مواطنيها أو تجاه المجتمع الدولي . وبهذا الشكل دفعت المتغيرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي صانع القرار الأمريكي إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم وأولوياتهم القومية ، وبما أن النظام الدولي الجديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو احتكار لأسباب التفوق العسكري والاقتصادي والثقافي والعلمي وجعل نفسها وصية على كل ما يجري في الساحة الدولية وأن أي قرار في الشؤون الدولية ينبغي أن يكون أمريكيا(10) ، لذا نجدها عمدت إلى تهميش دول ومناطق إقليمية كاملة في منظومة التفاعلات الدولية مما سمح لبعض دوائر صنع القرار الأمريكية الملتزمة بنشر القيم والمبادئ الأمريكية لطرح رؤية أمريكية جديدة تجاه هذه المناطق أو الدول ترمي إلى دمجها في منظومة الاقتصاد العالمي وتحويل قناعاتها الأيديولوجية باتجاه الفلسفة الليبرالية وهي بذلك توحي بأن كل خروج عن السيطرة الأمريكية يشكل تهديدا عالميا أو ينسب لمعسكر الشر . ولهذا وجدنا أنه على الرغم من تفكك الاتحاد السوفيتي فقد استمرت مؤسسات الغرب العسكرية (حلف شمال الأطلسي ) من اجل ضبط صراعات الأمن الإقليمية والحد من تنافس القوى الكبرى لتتحول بذلك إلى أداة لتدخل الغرب الجماعي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الحركات والثورات والشعوب والدول التي لا ترضخ لواقع الهيمنة الأمريكية، تحت ستار الشرعية الدولية الذي يعطي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة اتهامها بالإرهاب ورفض السلام. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصيغ مبادئ اكتسبت صفة الإلزامية مثل حق التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب وكلها تبريرات غير منطقية لتمكينها من التدخل في أي مكان وأي زمان تختارهما والمضي قدما في تنفيذ خطتهم الإستراتيجية الخاصة بالنفط والقواعد وتكريس واقع الهيمنة الأمريكية ، وهذه حقيقة عكسها تزايد التدخلات العسكرية الأمريكية عبر البحار ، والتي بدأت مع إدارة بوش الأب بغزو بنما عام 1989 وحرب الخليج الثانية عام 1991 والتدخل الإنساني في الصومال عام 1992 ، واستمرت

خلال حكم الرئيس السابق كلينتون بالتدخل في هايتي والبوسنة وكوسوفو، ومن ثم الرئيس بوش الابن بالتدخل واحتلال أفغانستان ومن ثم العراق عام 2003 في حين كان السياسيون الأمريكيون يتحدثون عن الانسحاب من العالم كانت النتيجة مزيدا من التدخل فيه وبوتيرة أسرع من تلك التي كانت عليها في معظم سنوات الحرب الباردة .

خلاصة القول ، إن الأجندات السياسية ما إن توضع حتى يصبح من المتعذر تماما تغييرها ، بالنظر لكونها تجسد الفرضيات الأساسية التي بنيت عليها الممارسة السياسية ، فقد وضعت الممارسات السياسية لفترة الحرب الباردة فرضيات سياسية عالمية في إطار نموذج الصديق – العدو ، والتي استمرت حتى مع انتهاء الأجندة السياسية للحرب الباردة ،وهو ما يعني إن النظام الدولي بعد الحرب الباردة لا يختلف في جوهره عن سابقه ، فما زالت القوة تمارس دورها القيادي في العلاقات الدولية بالإضافة إلى الصراع على مناطق النفوذ .

المطلب الثاني: الأقطاب الدولية المنافسة

في الواقع ومنذ أزمة وحرب الخليج عام 1991 والعالم يعيش هيكلية القطبية الأحادية التي جسدتها الولايات المتحدة بما اجتمع لها من مكامن القوة الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية ، إلا أن هناك عدة اعتبارات تجعلنا نتوقع عدم الاستمرار الطويل لهذه الهيكلية ومن أهم هذه الاعتبارات هو العامل الاقتصادي الذي يبدو انه سيكون في غير صالح الولايات المتحدة الأمريكية في الآجل الطويل في ضوء المنافسة الاقتصادية الآتية من الأقطاب المؤهلة للمنافسة والتي تتوزع ما بين الصين كقوة بشرية ذات أهمية جغرافية وعسكرية ، ويعد اقتصادها الأسرع نموا في العالم إذ ينمو بمعدل (11٪) إلى جانب كونه الأكثر اجتذابا للاستثمارات الخارجية ( أكثر من 1000مليار دولار من الأموال الأمريكية متعاقدة في الصين عام 2004 ) ، وبين الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية تحتكر القواعد التجارية للقرن الحادي والعشرين، واليابان الذي ازداد حضورها كقوة اقتصادية ومالية وتكنولوجية عملاقة (11) ، فضلاً عن روسيا التي تمتلك من المقومات الاقتصادية والبشرية والعسكرية والتأثيرات السياسية والثقافية في العالم ما يمكنها من أن تكون قوة كبرى مؤثرة ، فقد احتلت المكانة التاسعة دوليا عام 2005 في ناتجها القومي بواقع 1.589 تريليون دولار (12) .

في الحقيقة لا تشكل هذه القوى أقطاب دولية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية بالمفهوم العسكري بقدر ما هي منظومة كاملة للرأسمالية التي تعبر عنها اليابان والاتحاد الأوروبي وتحكم شبكة من المنظمات والمؤسسات الدولية كمنظمة التجارة الدولية ، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، قمة الدول الصناعية الثمانية الكبرى ، أي مؤسسات إدارة العولمة ، والتي تحمل في داخلها تعددية محكومة وفق قواعد مستقرة ينتفي فيها استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في علاقاتها المتبادلة وذلك وفق

ما أسماه (كارل دويتش) "التجمع الأمني التعددي"(13).

فالنظام الدولي الحالي يأخذ شكل دائرة كبرى قطبها المحوري الولايات المتحدة الأمريكية وتتوزع حولها دوائر فرعية، أقربها المجموعة الأوروبية ، والمجموعة الصفراء ــ قطبها اليابان ـ ومجموعة الشرق الأوسط (منطقة النفط الكبرى) وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل قطبها إسرائيل عبر إقامة النظام الشرق أوسطي ، ويقوم حول هذه الأقطاب جزءا من الدول الحليفة (14) ، وترى الولايات المتحدة ضرورة أن يكون القرن الحادي والعشرين قرنا أمريكيا خالصا تنفرد فيه باتخاذ القرار العالمي وبتكريس مستقبل العالم وتحديد قواعد ونظم عمل النظام العالمي وهو خلاف ما تراه القوى المنافسة من ضرورة تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب تتولى فيه إلى جانب الأمم المتحدة تحديد ظروف وشروط التدخل الدولي في مناطق التوتر ضمن نسق عمل متعدد الأطراف ، وبهذا المعنى فان الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تخلق نظاما عالميا بمفردها دون مساهمة القوى الأخرى خاصة أوربا وروسيا وشمال شرق آسيا (15) ، ومن هنا ساد الاعتقاد بأن النظام الدولي الحالي أقرب إلى التعددية القطبية منه إلى القطبية الواحدة مع اختلاف هيكل التعددية الراهن عن ذلك الذي ساد في ظل نظام ميزان القوى في القرن التاسع عشر ومن منطلق أن استخدام القوة العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالا محدودا.

إلا أن الوضع تغير بشكل كبير بعد أحداث 11 أيلول 2001 ، إذ أثرت عواقبها بعمق على النظام الدولي وعدت ساحة مصيرية لاختبار الأبعاد السياسية للنظام الدولي وإعادة تشكيله بما يساعدها على التعجيل بتنفيذ تصورها الاستراتيجي (بناء الإمبراطورية الأمريكية) ، وقد ظهر ذلك جليا من خلال ما أسمته الحملة الدولية ضد الإرهاب ، التي مكنتها من دفع الأمم المتحدة إلى إصدار العديد من القرارات المدينة للإرهاب وفوضت للولايات المتحدة صلاحية تفعيل هذه القرارات ، ومن هنا أرسلت الولايات المتحدة جيوشها إلى أفغانستان ودول أخرى (16) ، هذا إلى جانب استغلال الولايات المتحدة أحداث 11 أيلول لتحرك أزمة العراق مجددا وتدفع باتجاه إصدار قرارات دولية تمكنها من التدخل فيه ، ليصل بها المطاف إلى غزوه واحتلاله دون تفويض رسمي من الأمم المتحدة ، هذا ناهيك عن رسمها خريطة جديدة للعالم الجديد تقوم على التمييز بين من سماهم الرئيس بوش محور الشر من جانب والعالم الحر الذي تقوده الولايات المتحدة من جانب آخر ، وترويج مقولة (إما معنا أو ضدنا) وهذا ما يعتبر توجها جديدا وخطيرا ونقصد به أدلجة النظام الدولي على أسس جديدة هي أقرب للأيديولوجية الصليبية التي سادت خلال القرون الوسطى . إذن لم تكن أحداث 11 أيلول سببا

لمسلسل التداعيات التي تلتها بقد ما كانت هناك منطلقات مسبقة لتوظيف هذه الأحداث للتحرك وفق صيغة قائمة بالفعل قبلا وهو ما يسقط ذريعة ما سمي بالحد التاريخي الفاصل بين ما قبل أحداث 11ايلول وما بعدها لإتمام ما تم تنفيذه لاحقا .

وفي ضوء ما تقدم ، نجد أنه إلى جانب القدرات المادية والاقتصادية توجد القوة التجاذبية أو الملهمية captive power ، التي تعتمد على مصادر غير مادية للقوة مثل الثقافة ـ الأيدولوجيا – والمؤسسات ، وبملاحظة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الكبرى في النظام الدولي ( بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا الاتحادية) نجد أنه لا توجد أية وحدة تتمتع بتفوق كبير في جميع العناصر (17) ، بالتالي يمكن النظر إلى هذا النظام من خلال مستويين اثنين : المستوى العسكري الاقتصادي ـ يسوده تعدد الأقطاب، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين ، وهي تمثل هنا القوة الصلبة الآمرة التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم ، أما المستوى السياسي – الديمقراطي يتجه نحو الأحادية القطبية بالمعنى الغربي للديمقراطية (التعددية، الانتخابات، حقوق الإنسان) وهي تمثل هنا القوة الطرية الناعمة لممارسة القوة (18). فالنظام الدولي الراهن لا يمكن اعتباره نظاماً أحادياً القطبية بمعنى هيمنة دولة واحدة على النظام وامتلاكها لجميع القدرات ، لتكون بمثابة القطب الذي تلتف حوله دول تتماثل في توجهاتها السياسية مع انتفاء أي تحديات من القوى الأخرى للإرادة السياسية للدولة المهيمنة ، ولا يمكن اعتباره أيضا نظاما متعدد الأقطاب نظرا لغياب أي تحد للسياسة الأمريكية منذ أزمة الخليج الثانية 1990–1991 سواء من اليابان أو الاتحاد الأوروبي أو الصين أو روسيا أو غيرهم ، حتى محاولات المناهضة التي ظهرت إزاء مسالة احتلال العراق والتي قادتها فرنسا وألمانيا وبدرجة اقل روسيا الاتحادية تراخت بعد الانتصار الأمريكي في الحرب ، وهو ما دل على انتفاء الصراع الأيدلوجي والاستراتيجي لصالح التنافس الاقتصادي والتكنولوجي الذي أظهر تنامي وصعود القوى المنهزمة في الحرب العالمية الثانية (ألمانيا واليابان) مقابل تدهور الاقتصاد الأمريكي (العجز في مراقبة التجارة العالمية بأكثر من النصف، وتراجع الادخار الوطني واستفحال أزمة المديونية)، فقد شكك كل من يولي كينيدي وديفيد كاليو في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة وتوجيه النظام الدولي الحالي نظرا إلى تجميد تقدمها التكنولوجي واختناق اقتصادياتها (19) في زمن تزايد فيه التناقض بين المراكز الرأسمالية حول الأسواق والمواد الأولية ومراكز النفوذ والمصالح الاقتصادية (20).

**المبحث الثاني** :واقع **الشرعية الدولية**

تقوم الشرعية الدولية الراهنة في بنائها الظاهري كما حددها ميثاق الأمم المتحدة على سمو أحكامها على القوانين الداخلية والاتفاقات الدولية

وحدد الفصل الأول من الميثاق الملامح الأساسية لهذه الشرعية وجسدها في حفظ السلم والأمن الدوليين وإنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والتعاون الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم التمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين...، وأن تكون الأمم المتحدة هي المستودع لتحقيق هذه الأهداف على أساس المساواة بين الأعضاء والتزامهم بمبادئها، وتحريم الحرب وحل المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (باستثناء تدابير الفصل السابع) (21).

بيد أن البنية القانونية الظاهرة للشرعية الدولية تخفي في طياتها بنية سياسية فحواها الطبيعة الغير متوازنة للشرعية الراهنة بصفة خاصة ، هذا التقابل بين الادعاء القانوني والجوهر السياسي يثير التساؤلات الآتية : كيف غدت منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد ؟ وما واقع الشرعية الدولية اليوم ؟وهو ما سنحاول الإجابة عنه عبر المحاور الآتية :

المطلب الأول : واقع الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الراهن

المطلب الثاني : الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي

المطلب ألأول : واقع الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الراهن

تمثل الأمم المتحدة الذراع التنظيمي للنظام العالمي الذي انبلج غداة الحرب العالمية الثانية ، حيث عكست في عضويتها ( الجمعية العامة ومجلس الأمن بمقاعده الدائمة خصوصا) وأهدافها ومبادئها وأسس التعامل مع وظائفها الرئيسة نمط توازن القوى السائد آنذاك بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي . ففي ظل هذا النمط للتوازن أتاح ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن سلطات وصلاحيات خاصة في مجال " حفظ السلم والأمن الدوليين " إلا انه أناط ممارستها بتوافر التراضي بين مختلف القوى المكونة للنظام الدولي آنذاك تحقيقا للاستقرار الذي يكفله توازن القوى والمصالح بين الأطراف المتعارضة وفي حال غياب التراضي لا يعود في إمكان أي طرف أن يفرض إرادته على الأطراف الأخرى ، بالتالي تصبح سلطات مجلس الأمن المخولة له في إطار الفصل السابع سلطات مع " إيقاف التنفيذ" (22) .

ورغم أن الأمم المتحدة مازالت تمثل عماد التنظيم الدولي وأداة من الأدوات الدولية لتحقيق العدل والمساواة وتصفية الإرث الاستعماري وإعادة بناء مجتمع جديد يقوم على التعدد والتنوع ويرفض الهيمنة والتمركز ، إلا إن التحولات الهائلة التي عرفتها العلاقات الدولية والمتمثلة في سقوط الهياكل التي تشكلت بعد الحرب الباردة ، وقيام نظام دولي جديد ، أحدثت تغيرات في دور ومسؤوليات

الأمم المتحدة ، بلغت حد" الابتعاد عن ميثاقها في بعض الأحيان " لأن من شأن اختلاف طبيعة النزاعات والصراعات والمطالب المتزايدة أن يصبح مقبولا من وجهة نظر القوى الكبرى تعميم استخدام واستحداث مفاهيم جديدة تتمشى مع الحقائق المتغيرة في العالم الحديث ، وليس من العسير أدراك الدوافع السياسية لذلك ، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد جعل الأمم المتحدة احد أدوات النظام الدولي الجديد الذي تسعى لصياغته (23) .

وهو ما حدث بالفعل فبعد أن كان الفتور هو سمة العلاقة مع الأمم المتحدة ازداد الاهتمام بها بعد أن وجدت الولايات المتحدة نفسها وقد أصبحت مسؤولة عن السيطرة على تفاعلات النظام الدولي دون رقيب ، ولكي تحقق هدف صيانة مصلحتها القومية وتطويرها وبأقل قدر ممكن من الاعتراضات والتحديات المثارة وجدت انه من الأنسب فرض هيمنتها عبر استخدام الأمم المتحدة التي قامت على أساس اتفاقية دولية جماعية خولتها قدرا من الشرعية الدولية النابعة من رضا المجتمع الدولي . ونظرا إلى أن تطبيق نص الفصل السابع يتوقف على اتحاد إرادة أعضاء مجلس الأمن الخمس ألدائمي العضوية وهو ما لا يتوفر دائما ، فقد أدى هذا لشلل عمل الأمم المتحدة ، وفتح المجال أمام مجلس الأمن لتدشين عملية إعادة تفسير لقواعد ومبادئ القانون الدولي .

وهكذا مع إبعاد الجمعية العامة عن عملية صنع القرار وصيرورة مجلس الأمن أداة طيعة في يد الولايات المتحدة الأمريكية ،وظفت هذه الأخيرة مجلس الأمن كأداة لإثارة النزاعات وإصدار القرارات المجحفة في حق من يتمرد على واقع الهيمنة الأمريكية ، في هذا الصدد يقول ريتشارد نيكسون (الرئيس الأمريكي السابق) " لقد استخدم الرئيس بوش في أزمة الخليج الأمم المتحدة ولم يدعها تستخدمه ، إنه لم يكن على استعداد لتغيير خط سيره ، فيما لو أن الأمم المتحدة لم تسمح باستخدام جميع الوسائل الضرورية لتحرير الكويت ، ذلك انه حتى بدون مباركة الأمم المتحدة يبقى للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حق استخدام القوة تأسيساً على مبدأ حق كل دولة بالدفاع المشروع عن الذات فردياً او جماعياً "(24) .

كما قال الرئيس الأمريكي جورج بوش– الابن– في خطاب له عن حال الاتحاد اليهودي المسيحي في 29 يناير عام 2002 " نعتبر جميع المنظمات الدولية التي تعارض أيّ هدف يتعلق بالمصلحة الوطنية الأمريكية الإسرائيلية (غير ذي صلة) ويشمل هذا منظمات: كالأمم المتحدة،والاتحاد الأفريقي،والجامعة العربية،التي يجب في اعتقادي أن يتم حلها فوراً ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والفاتيكان ، وجميع المنظمات الإسلامية "(25). وبالفعل فالمتابع لنشاطات هذه المنظمات يلاحظ أنها لا تستطيع اتخاذ أي موقف تجاه القضايا السياسية المعاصرة

وتجاه الأحداث الجارية مثل قضايا : فلسطين ، والبوسنة والهرسك ، وكشمير وألبان كوسوفو، والشيشان ، والعراق بعد أن عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تغييبها كقوى مؤثرة في الساحة العالمية والإقليمية .

وهكذا استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأمم المتحدة للقيام بدور الغطاء الدولي لسياساتها في مهاجمة الدول الصغيرة ، أو فرض الحصار عليها لأسباب غير مبرر، وحين تحاول الكتل الدولية أو الإقليمية أن تعيد منظمة الأمم المتحدة إلى الدور الذي حدده ميثاقها المعلَن تبادر الولايات المتحدة إلى استخدام حق النقض ، وإبطال أي قرار لا ترضى عنه ولعل ازدواجية المعايير عند تنفيذ القرارات الأممية خير دليل على ذلك حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو 77 مرة ، واعترضت 36 مرة في مجلس الأمن على قرارات تدين إسرائيل(26) ، فضلا عن أربعين قرار اتخذها مجلس الأمن بخصوص البوسنة لم يتم تنفيذها(27). وفي نفس السياق نشير إلى صدور عشرات القرارات عن مجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية منذ 1947 ولم تنفذ حتى اليوم نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : حق العودة ، الإبعاد ، مصادرة الأراضي ، بناء المستوطنات ، انتهاك المقدسات الدينية ، التعذيب ، إغلاق المدارس ، كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال ضد أبرز واهم المشاريع المتعلقة بالحقوق العربية عامة ، والتي أعاقت إقرارها في مجلس الأمن بفعل استخدامها المتكرر للفيتو كون مشاريع القرارات هذه كانت تنتقد إسرائيل (28). في حين سارعت الولايات المتحدة لحشد الجيوش لمحاربة العراق بحجة عدم تطبيقه لقرارات الأمم المتحدة ، وهو ما جرى مع سوريا بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1559، حيث أمهلت الولايات المتحدة الأمريكية أياما فقط لتنفيذ القرار بالانسحاب من لبنان .

هذه الحقائق ونماذج عديدة غيرها تكشف لنا عن أن الولايات المتحدة استخدمت الأمم المتحدة لتحقيق أهداف سياساتها وإستراتيجيتها في ظل نظام دولي جديد صنعته بنفسها وليس أيمانا منها بدور الأمم المتحدة التي أصبح دورها وفاعليته تتوقف على الولايات المتحدة نفسها وقد أكد هذا المعنى وزير الخارجية الفرنسية السابق رولان دوما بقوله " إن الأمم المتحدة تواجه خطر تحولها إلى مجرد أداة في يد الامبريالية الأمريكية لإيجاد حلول لمشاكل العالم ، إن الامريكين يحاولون وضع حلول لمشاكل العالم بطريقتهم دون أن يتورطوا هم مباشرة ا وان يتحملوا نصيبهم من الأعباء" (29) ، وهكذا فان فاعلية الأمم المتحدة انحسرت مع سيادة النهج الانتقائي في التعامل مع الأزمات الدولية مما أدى إلى تجريدها من عنصر الحيادية والموضوعية الذي يفترض ان تتحلى بها ، ولعل حرب الخليج الثالثة تعد مثالا بارزاً على التحول الجذري في الموقع الذي تحتله الأمم المتحدة في النظام الدولي وقدرتها على التحكم في السلام العالمي فبعد أن كانت وظيفتها

الأساسية هي حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال رفض العدوان ومحاربة الاستعمار والحيلولة دون فرض إرادة الأقوى ، أصبحت تعترف بسياسة الأمر الواقع التي يفرضها الأقوياء بغض النظر عن تعارض ذلك مع ميثاق الأمم المتحدة , وهو ما سنعمد إلى توضيحه في المبحث الثالث (المسالة العراقية ) .

المطلب الثاني :الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي

الشرعية الدولية اصطلاح كثر استخدامه في العقد الأخير من القرن العشرين وحتى يومنا هذا ، مع أنه وجد منذ لحظة إنشاء عصبة الأمم ، إلا أنه اخذ منحى آخر بعد قيام الأمم المتحدة عام 1945، فهو معيار التفرقة بين النظام الدولي المستقر والنظام الدولي الفوضوي ، كما انه يعتبر بمثابة اختبار للتعرف على طبيعة تدخل دولة ما في شؤون دولة أخرى عندما ترتبط معها بعلاقات خارجية (30) ، فالشرعية الدولية القائمة هي شرعية قانونية بصفة أساسية فهي تعبر عن المنطق الذي يسود المصادر الرئيسية للقانون الدولي من معاهدات وعرف جار وأيضا من المصادر المسماة بالاحتياطية او الاستدلالية وهي أحكام المحاكم ومذاهب كبار الفقهاء في القانون العام والتي تؤكد شرعية النظام الدولي الراهن فتكون بذلك شرعية قانونية قبل أن تكون شرعية سياسية (قائمة على رضا أعضاء المجتمع الدولي ) وتتحدد جذور الشرعية في بيئة القانون الدولي في العصر الحديث في ما يلي (31) :

أن الشرعية الدولية نشأت وتنامت في ظل قانون دولي عرفي بصورة أساسية ، بمعنى أن تصرفات أعضاء النظام الدولي الأوربي ظل لقرون عديدة محكوم بالعرف الدولي وهذا هو أساس شرعية توازن القوى داخل أوربا وشرعية الاستعمار خارجها .

الشرعية ومفهوم السيادة الذي يقوم على الاطلاقية ، فسيادة الدولة لا تحدها حدود داخليا وخارجيا وهو ما يؤدي بدوره إلى أثار سلبية جوهرية بفعل عدم التساوي في القوة والنفوذ بين وحدات النظم الدولية السياسية لتتحول بالتالي الى عدوانا على سيادة الآخرين عندما يتم تطويع أحكام القانون الدولي لتقييد سيادة الدول الضعيفة باسم الشرعية .

القانون الدولي في وقت الحرب يعكس بوضوح شرعية القوة والأمر الواقع ، حيث ظلت القوى الدولية الغربية المهيمنة لقرون عديدة تتصرف في مجال استخدام القوة العسكرية ضد أعدائها من دون رادع قانوني . وهكذا كانت الحروب الاستعمارية كلها حروب غير خاضعة للشرعية بما فيها الشرعية القانونية الغربية ذاتها .

ومما تقدم يتبين لنا أن الشرعية الدولية في بيئة القانون الدولي هي شرعية قوة لا توازنها قوة أخرى وتميل بوجه عام إلى تأكيد بقاء القوى السائدة في النظام الدولي في موقع السيطرة والهيمنة

عبر المحافظة على النظام الراهن . وما يثبت ذلك ملاحظة ان القانون الدولي في إطار النظام الدولي الجديد بدلا من أن يجيب عن مشاكل البطالة وعن مشاكل المتمردين والمنفيين والمبعدين خارج الحدود، وعن تفاقم الديون، وانتشار المجاعة، والتسابق على التسلح والحروب الأهلية (العرقية والطائفية)، ووضعية الحقوق الدولية والمؤسسات وتنظيم العلاقات بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ، ووضع قضية الأخلاق والقيم والبيئة في صدارة الاهتمامات والشؤون الدولية (32) ، نجد ان ما يجري اليوم إنما هو تغير التنظيم القانوني المعتمد على التوازن في القوة بتنظيم قانوني يعتمد على توازن (الاهتمامات والمصالح ) لأن القانون الدولي تخلقه السياسات والوظائف ، فينبغي أن يُغلب المصالح العامة للإنسانية على المصالح الوطنية ، وبما أن القواعد الحالية لا تغطي الكثير من المشاكل الدولية المهمة ، فإن هذه العملية تتطلب القبول الاختياري للدول بقواعد القانون الدولي وإيجاد وسائل تنفيذية لتطبيق قواعد المسؤولية عن خرق القانون ، وهذا يعني التنازل عن مبدأ السيادة خاصة من قبل الدول مع تقوية دور المنظمات الدولية ، فمن شأن الوظيفة الإدارية للمنظمة الدولية أن تقر قرارات معيارية فوق وطنية تعمل على تأكيد أسبقية القانون الدولي في السياسات ، إلى جانب الاعتراف بدور المثقفين من دبلوماسيين وعلماء وحركات اجتماعية وجماعات ثقافية ، فمن شأن تضافر جهود هؤلاء وتنسيق وظائفهم في إطار موحد يضم العلوم المهتمة بالشؤون الدولية (السياسات العالمية و القانون الدولي) .

لكن إذا كانت هذه الآراء والتصورات نابعة من خيال ومثالية مثقفين ومفكرين ورجال قانون، فإن الواقع يصور لنا عكس ذلك عند السياسيين المتنفذين في الإدارة الأمريكية وأصحاب المصالح ، الذين يكرسون مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ليكون النظام الدولي الجديد هو نظام الغرب المنتصر في مواجهة الشرق والجنوب إيديولوجيا وعسكريا واقتصاديا وإعلاميا إلى جانب اختراق القوميات الناشئة وتفتيت الدول والكيانات الضعيفة من خلال الازدواجية في معايير السلوك السياسي الدولي على أساس التطبيق غير المتوازن للشرعية الدولية، والتي اتخذت منذ مطلع التسعينات صبغة انتقائية وتحولت إلى شرعية سياسية تتضمن إضفاء طابع القانونية على تصرف دولي معين من خلال صيغ كـ"الرضا "و"القبول" الدولي العام وذلك وفق معايير سياسية متفق عليها (33) تتولى بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية عمليا مهمة الإشراف على عملية صنع القرارات واتخاذها على المستوى الدولي، بما فيها تلك المتعلقة بالنزاعات الدولية وتسويتها سواء بالترغيب أو الترهيب بمختلف أشكاله مستخدمة بذلك مجلس الأمن (34) ، مما أدى إلى ظهور اتجاه انفرادي نحو ترسيخ الإدارة في صياغة القاعدة القانونية ونفاذها على مستوى المجتمع الدولي ، وهذا التوجه نحو التفرد بالعالم يظهر جليا عند

النظر إلى القرارات المتخذة من قبل مجلس الأمن منذ نهاية الحرب الباردة وحتى يومنا هذا والتي أصبحت محتكرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لينتفي مع ذلك أي تأثير لمبادئ القانون الدولي المتفق عليها من دون تحفظ (حق البقاء، حق الحرية والاستقلال والسيادة )، ومقابل هذا نجد اليوم تركيز على عوامل موضوعية واقعية مؤثرة في صناعة القرار الدولي منها إلى جانب العامل التاريخي والعامل الجغرافي والعامل الديمقراطي - عوامل القدرات الاقتصادية والتقنية والعامل العسكري (35) وهو ما يتوفر لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها .

وبهذا الشكل غدت مسألة الشرعية الدولية قضية النظام الدولي الراهن ، لما شهدته هيئة الأمم المتحدة من تحجيم لدور جمعيتها العامة أمام تضخيم وتوسيع لصلاحيات مجلس الأمن ، بحيث غابت المراقبة المؤسساتية على تجاوز السلطات المخولة للمجلس ، وتمت عملية التحايل على مضامين القرارات الصادرة كما حدث أبان حرب الخليج الثانية عام 1991، لتصل الحالة الى حد تجاهل الولايات المتحدة والدول الكبرى مجلس الأمن بحد ذاته وللتصرف دوليا حسب رؤية ومصلحة الأقوى وهو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق في عام 2003 ، انطلاقا من اتهامات أمريكية لا تسندها الوقائع . وقد ذهب فقهاء القانون إلى أن قرار اتهام دولة ما بالإرهاب الدولي يكون مشوبا بخطأ في الواقع أو انتفاء الدليل المادي للوقائع في حالة عدم كفاية الحجج والدلائل ، مع المعلوم إن الولايات المتحدة اتهمت العراق بامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل ودعمه للإرهاب ، وقد ثبت بعد احتلاله عدم صحة مثل هذه الادعاءات، الأمر الذي أثار وما زال جدلا حادا داخل الأم المتحدة بل حتى داخل الولايات المتحدة نفسها حول شرعية الحرب وشرعية التواجد الأمريكي البريطاني في العراق(36).

إلا أن المستجد في الموضوع والذي يعد بحق علامة فارقة في النظام الدولي هو شرعنة الاحتلال ، فبعد أكثر من خمسين سنة على تدشين الأمم المتحدة لسياسة تصفية الاستعمار وتحقيق إنجازات مهمة في هذا المجال حيث تمت تصفية الاستعمار ، يعود الاستعمار مجددا ولكن بحلة وبتبريرات جديدة ، بعد أن استطاع الاحتلال الأمريكي أن يضفي نوعا من الشرعية على احتلاله للعراق من خلال استصدار قرار عن مجلس الأمن يعترف بالاحتلال ويفرض على الأمم المتحدة ودول العالم التعامل مع دولة الاحتلال كأمر واقع(37) ، وهذه ليست المرة الأولى التي تتدخل فيها الولايات المتحدة عسكريا أمريكا ضد دول صغيرة فقد حدث الأمر في لبنان و الصومال و هاييتي و أفغانستان وفي البوسنة ، إلا انه كان تدخل محدودا ولم تستقر القوة المحتلة فترة طويلة ، على عكس ما حدث في العراق فالأمر يتعلق باحتلال عسكري شامل وقوة محتلة تعترف باحتلالها ، وهذا تحول في

النظام الدولي يؤسس لشرعية جديدة وهي شرعية الأقوى لتحل محل الشرعية الدولية .

**المبحث الثالث : مظاهر الانحراف ودلالاته**

لعل أحد أهم المشاكل الرئيسة التي يواجهها العالم اليوم هي مشكلة انحراف الشرعية الدولية عن طبيعة مسارها البنيوي الذي اعتمد في تكوينها ، هذه المشكلة التي ولدت نتيجة لتفكك أحد القطبيين الدوليين الذين كانا يوازنان ويدعمان استمرارية النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، والذي لم يكن مبنيا على أساس العدل والمساواة بين الشعوب بقدر ما كان قائما على أساس التوازن الدولي بينهما ، ولهذا فإن تفكك احد طرفي هذا التوازن الذي دام أكثر من أربعين عاما أدى إلى إسراع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام الدولي من خلال تهميش واستغلال الأمم المتحدة من منطلق كونها وسيلة تحكم دولية تخضع لهيمنة المنتصر في الحرب ، وهو ما تجلى بوضوح في التجاهل الواضح لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي عبر إباحة التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتطبيق سياسة الكيل بمكيالين في مجال حفظ السلم والأمن الدولي ، ومظاهر الانحراف والخرق السافر للشرعية الدولية عديدة لعل أبرزها وهو ما سنركز عليه هي القضية العراقية أبان حرب الخليج عام 1991 وحرب احتلاله عام 2003، بالإضافة إلى مسالة الإرهاب الدولي واستخدامها كوسيلة لتجريم المقاومة وحركات التحرير، وهو ما سنوضحه عبر المطالب الآتية :

المطلب الأول : المسألة العراقية 0

المطلب الثاني : مسألة الإرهاب الدولي 0

المطلب الأول :المسألة العراقية

لقد حدثت القضية العراقية في فترة اتسم فيها النظام الدولي بسيولة شديدة أدت إلى أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية هي القائد الفعلي له في تلك المرحلة ، وبالتالي لم يكن من المستغرب أن تصبح هي المدير الفعلي للمسألة وأن توجه مسارها نحو الوجهة التي تحقق مصالحها الإستراتيجية أولا خاصة وإنها لم تكن لتتصادم من حيث الشكل مع الشرعية الدولية ، وبهذا انفردت بدائرة النفوذ في المنطقة ونظرت إلى التحركات العراقية كونها تمثل تحديا بارزا وتجاوزا للنظام الدولي الجديد في منطقة حساسة لمصالحها الحيوية ، إلى جانب كونها ممزوجة بعداء الغرب ورموزه في المنطقة وبسعي عملي للهيمنة على واحد من أهم محركات التطور الغربي آلا وهو النفط من جانب ، ومن جانب آخر عد التحرك العراقي باحتلال الكويت عام 1990 من وجهة نظر قانونية وحسب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي خرقا للشرعية الدولية وبالتالي اعتداءا على المنتظم الدولي ، لكن رد الفعل على هذا الاحتلال كان ضد الشرعية الدولية (38) ، حيث تم التحايل على نصوص ميثاق الأمم المتحدة الذي حدد آليات رد العدوان ، وتم التوفيق بين المادة/99 ، التي تجيز للأمين العام للأمم المتحدة تنبيه مجلس الأمن إلى أية مسألة قد تهدد حفظ السلم والأمن ومدى تعرض

الأمن والسلم الدوليين للخطر وآليات العمل للرد على هذا الخطر من جهة أخرى .وقد برزت مظاهر الانحراف بقيام الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام مجلس الأمن لإصدار قرار يجيز استخدام القوة العسكرية لاستعادة الكويت ، وهو ما تم فعلا قبل مباشرة آليات حل التناقضات بالطرق السلمية المشار إليها في المادة /33 ، وبهذا الشكل أضحت الشرعية الدولية مظلة لمنح القوة الصفة القانونية باعتبارها الوسيلة العملية التي يمكن من خلالها حماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وتأكيد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة تمتلك القوة العسكرية الأكثر تطورا في العالم وصاحبة الحق في استخدامها أينما وحيثما تشاء من اجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية ، وفي هذا السياق عادت الأمم المتحدة إلى حالة من الشلل كما كانت في السابق لتكون هذه المرة المظلة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية وحدها وتصبح مكتبا إداريا تابعا للإدارة الأمريكية تستخدمه قانونيا لمعاقبة (الخاسرين) من خلال تمديد الحصار اللامعقول عليهم (39) ، ولعل قرار مجلس الأمن رقم (687) القاضي بإجبار العراق على الخروج من الكويت بالقوة العسكرية (40) ، دليل بارز على ازدواجية المعايير عند مقارنته بالاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان – في عدوان 1967 ، حيث أصدر مجلس الأمن القرارين رقم 242 و338 ، اللذين أكدا على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة ، إلا أنه ونتيجة للضغط الأمريكي فضل المجلس استعمال الطرق السلمية لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي ولم يقم بأي خطوات عملية لإجبار إسرائيل على الالتزام بهذين القرارين.

كما تسنى للولايات المتحدة الأمريكية الانفراد في إدارة الأزمة وفرض عقوبات اقتصادية مترافقة مع إعلان الحرب عليه عام 1991 مستبعدة الأمم المتحدة عن مسرح الأحداث ، فقامت بدور مجلس الأمن ولجنة هيئة الأركان التابعة للمنظمة الدولية خرقا لمقتضيات الفصل (46) من الميثاق ألأممي ، لتصدر خلال الفترة الممتدة ما بين (2/8/ 1990 و17/ 1991/1 ثلاثة عشر قرارا من مجلس الأمن الدولي واقترن أسلوبها بالتهديد والوعيد(41). هكذا كانت حرب الخليج الثانية حربا أمريكية شكلت محكا للنظام الدولي الجديد ، فالولايات المتحدة الأمريكية هي التي وضعت الخطط العسكرية ، واتخذت قرار التوقيت ، ونوعية الأسلحة المستخدمة ، واختارت الأهداف التي يتعين تدميرها أو تركها (42) ، وأكد ذلك كثير من العلماء والمختصين بما فيهم أمريكيين ، لعل من أبرزهم ريتشار نيكسون (Rechard Neksson) في كتابه "ما وراء السلام" عندما قال " ليس من حرب انطوت على اكبر مصالح حيوية أمريكية أكثر من حرب الخليج عام 1991، فالغاية العملية في الدفاع عن إمكانياتنا في الوصول الى مصادر النفط قد رافقها الهدف المثالي في الحفاظ على استقلال الكويت

والمضي قدماً برسالة الديمقراطية "(43) . وهو ما قد تم فعلا من خلال تكريس الغلبة العسكرية والسياسية والاقتصادية للعالم الغربي وهيمنة القيم الثقافية الأمريكية في الشرق الأوسط ، فكانت الحرب حربا ضد الحضارة والعمران وضد الديمقراطية وحقوق الإنسان .وفي هذا السياق عاشت الأمم المتحدة حالة من الشلل كما كانت عليها في السابق .

وضمن سياق انحراف الشرعية الدولية عمدت الولايات المتحدة إلى خلق مشروعية دولية جديدة هي المشروعية الأمريكية التي تمنحها حق التدخل بالقوة الذي أضفت عليه بعدا إنسانيا وأخلاقيا على أساس انه أفضل أدوات التغيير على المستوى الدولي ، ومن هنا استمر الخلل في التعامل مع أزمة العراق خلال السنوات الفاصلة بين الحربين 1991و2003 ، حيث وظفت الولايات المتحدة الأمريكية الأمم المتحدة لإصدار سلسلة قرارات ومنها القرار 1441 الذي دعا العراق للتعاون مع مفتشي الأمم المتحدة تحت ذريعة امتلاكه أسلحة دمار شامل وربط أي تدخل عسكري في العراق بموافقة مجلس الأمن وان لا تلجا أي دولة إلى عمل عسكري ضد العراق بمفردها (44) ، بيد أن الذي حدث هو تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية الموقف الدولي والرأي العام العالمي وشنها العدوان على العراق ، والأكثر من ذلك هو أن الولايات المتحدة وبعد احتلالها العراق فشلت في إيجاد أي أسلحة دمار شامل ، الأمر الذي يشكك بشرعية حربها على العراق . وبالرغم من ذلك فقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1483 في 5/22 الذي صادق على المقترح الأمريكي بعدم إرسال مفتشين دوليين للعراق للتأكد من خلوه من أسلحة الدمار الشامل وقرر أيضا رفع الحظر عن العراق ، وفي ظل غياب حكومة عراقية شرعية والأكثر من ذلك هو إقراره مسؤولية إدارة العراق بيد قوات الاحتلال ، بمعنى انه تم شرعنه الاحتلال وتعامل مع قوات الاحتلال كقوات شرعية من حقها أن تتصرف بمقدرات العراق (45) ، وهذا يعد تحولا خطيرا في وظيفة الأمم المتحدة ، التي تعاملت معها الولايات المتحدة الأمريكية كأداة لتحقيق مصالحها ، وهي في نهجها هذا إنما تطبق تصورها للنظام الدولي الجديد الذي ترى نفسها هي الأكثر تأهيلا لقيادته وأن على الأمم المتحدة أن تتكيف مع السياسة الأمريكية وليس العكس

إن الفهم الموضوعي لتفرد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بمعاداة العراق بداية والعدوان عليه ثم احتلاله نهاية لا يكون من خلال التصريحات الصحفية أو المواقف المعلنة للسياسيين الأمريكيين كالقول بأن العراق يهدد جيرانه ويمتلك أسلحة الدمار الشامل وغير ذلك من الشعارات التي يوظفها السياسيون لتبرير مواقفهم ولإخفاء أهدافهم الحقيقية ، لأن فهم ما يجري يحتاج إلى تحليل أعمق يميز بين ما هو استراتيجي ثابت وغير معلن في كثير من الحالات وبين ما هو سياسي وإعلامي موجه للرأي العام المحلي والعالمي ، ذلك إن

التحليل السياسي العلمي للموقف الأمريكي من العراق لا ينفصل عن الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص ، والتي تتمحور حول أربعة عناصر أساسية تمثل بمجملها أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط وفقا لترتيب أهميتها وهي :- أولا : المصالح الاقتصادية وتشمل النفط على وجه الخصوص ، وثانيا: حماية أمن إسرائيل وضمان تفوقه العسكري والتكنولوجي على الدول العربية مجتمعة ، والثالث : مرتبط باستحقاقات النظام الدولي الجديد ، أما الرابع : فهو حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدو خارجي والتمدد خارجيا نظرا لطبيعة البنية الداخلية للمجتمع الأمريكي(46).

المطلب الثاني : مسألة الإرهاب الدولي

أن تحديد مفهوم الإرهاب الدولي مسألة معقدة نظراً لصعوبة توحيد الآراء حوله ، فقد يراه البعض عملا مشروعا ، في حين يراه آخرون إرهابا بمعنى الكلمة ، وهذا الأمر يرجع إلى تعدد الأسباب والغايات . لكن رغم ذلك فإن الإرهاب مصطلح حديث نسبياً يرجع تاريخه إلى القرن الثامن عشر الميلادي ، وبالتحديد أبان الثورة الفرنسية الكبرى وابتداء من 1794م ، وتشتق الكلمة الفرنسية Terreurبمعنى رهبة أو رعب من الأصل اللاتيني Tersere, Terrere وهما فعلان يفيدان معنى جعله يرتعد ويرتجف ، وفي قاموس الأكاديمية الفرنسية الذي نشر في 1694 فان الإرهاب هو رعب ، خوف شديد ، اضطراب عنيف تحدثه في النفس صورة شر حاضر او خطر قريب (47) ، والإرهاب في اللغة العربية يعني رهبة ، رهبي ، أو الذعر والرعب كل ما يوقع الرعب في النفوس ، ويعرف قاموس أكسفورد الإرهاب بأنه " استخدام الخوف لإكراه الناس لتحقيق أهداف سياسية " (48) ، ويرى بعض الكتاب أن الإرهاب هو " نمط من العنف الذي يلجأ إليه بصفة خاصة الخارجون على نظام الحكم أو المتمردون على السلطة أو الحزب الحاكم" (49) .كما عرف بأنه " استخدام غير مشروع للعنف أو التهديد باستخدامه ناتج عن ظروف اجتماعية محيطة بالفرد أو الجماعة لتحقيق مصالح غير مشروعة " (50) ، وبمفهوم علمي دقيق فالإرهاب هو " التخويف والتفزيع عن طريق استعمال أساليب القوة والعنف لحمل جهة او طرف للرضوخ لمطالب وأوامر الجهة التي تستعمل ممارسات القوة والعنف "(51) ،وهنا نلاحظ أن الإرهاب هو كل قوة أو جهة تستعمل أساليب العنف ضد طرف معين لحمله على الانصياع والرضوخ لأوضاع غير قانونية ولا شرعية . بالتالي فإن الإرهاب هو عنف ولكن ليس كل عنف إرهاباً ، فالعنف قد يكون حربا وهذه تخرج عن إطار الإرهاب السياسي الذي يعرف بكونه استعمال العنف بواسطة مجموعة قومية أو منظمة سرية من اجل الحصول على حقوق سياسية أو اجتماعية أو دينية عندما يكون المقصود من هذا العنف تخويف العامة أو إثارة مشاعر

المراقبين أو التأثير على سلوكيات ومواقف أعضاء المجتمع أكثر من كونه فعلا يقصد به إلحاق خسائر أو الإيقاع بضحايا (52)، ويفرق هذا التعريف بين استعمال العنف لإغراض سياسية وبين استخدامه لأغراض إجرامية صرفة مثل عمليات السطو أو القتل لأسباب شخصية.

وقد يأخذ الإرهاب السياسي بعدا دوليا حينئذ يسمى إرهابا دوليا إذا تجاوز حدود الدولة الواحدة كأن يمارسه أفراد أو جماعات ضد أشخاص أو مصالح دولة غير التي ينتمون إليها أو ضد مصالح دولتهم المتواجدة خارج الدولة ، وهنا يعرف الإرهاب الدولي بأنه " العنف الممارس من قبل فرد او جماعة أو دولة بشكل منظم وغير مشروع وذلك بدافع سياسي أو إيديولوجي يتولد عنه حالة من الرعب والفزع وتتعدى آثاره حدود الدولة الواحدة " (53) ، وبهذه الصورة يكون الإرهاب الدولي هو أي عمل إرهابي تشترك فيه أكثر من دولة أو تتشابك فيه مصالح واهتمامات أكثر من طرف (54). وفي ضوء ما تقدم أعلاه نجد أن العناصر التي تميز الإرهاب الدولي عن غيره تتمثل بالاتي(55) :

الاستخدام المنظم للعنف ، يقصد به توافر عنصر التنظيم والتخطيط الدقيق الذي ينتج عنه عنف شديد أو التهديد بإستخدامهِ .

حالة الرعب المتولدة عن العمل الإرهابي وهنا يقترن الإرهاب الدولي بطابع العنف لإثارة الفزع والرعب في نفوس الفئة الأكبر من أفراد المجتمع الإنساني .

عنصر عدم المشروعية ، فالإرهاب الدولي هو عنف غير مشروع كونه لا يستند إلى أساس قانوني أو شرعي يسوغ الأقدام عليه ، بالتالي فهو يشكل جريمة دولية ويكون على خلاف الكفاح المسلح الذي تخوضه الشعوب الخاضعة للاستعمار والذي يعد شرعياً .

عنصر الدولية ويقصد به أن يكون هناك اختلاف في جنسية الفاعلين ، ومكان التخطيط ، وتعدد مصادر التمويل .

دوافع الإرهاب ، أي ان يكون الإرهاب مرتبطاً ارتباطا وثيقا بالدوافع السياسية دون أن يغفل الدافع الأيديولوجي والذي يشكل دافعا مهما لارتكاب الإرهاب الدولي .

ومما تقدم ، نجد أن هذا الشكل من الإرهاب يمثل خطورة على العلاقات الدولية وتهديداً للأمن والسلم الدوليين وانتهاكاً للشرعية الدولية التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بمفهوم الإرهاب وسبل مكافحته ، وعليه سنعمد إلى التركيز على العنصر الأخير ,وذلك لأن تحديد مسالة شرعية أو عدم شرعية العمل الإرهابي ترتبط بمدى شرعية الأهداف السياسية التي يسعى إلى تحقيقها ، فشرعيتها تسقط صفة الإرهاب بمعناه الإجرامي عن العمليات العنيفة التي تقوم بها الجماعات. ولكن السؤال الذي يثار هنا هو : من هي الجهة

التي لها الحق في تقييم شرعية أو عدم شرعية العمل الإرهابي؟.

وللإجابة عن هذا السؤال نقول إن مفهوم الإرهاب في ظل النظام الدولي الراهن شهد تحولا كبيراً يعطي القوة والاحتلال سند مشروعية جديدة ، ليكون بذلك أحد أبرز مظاهر انحراف الشرعية الدولية حيث أن التوجه الأمريكي الأخير في محاربة الإرهاب أخذ يزيل الفوارق بين الإرهاب الداخلي والإرهاب الدولي من منطلق أن كل أنواع الإرهاب تهدد السلام والأمن العالميين ، وحسب وجهة النظر الأمريكية تهدد مصالحها ، ولهذا ينزع الخطاب الأمريكي من مبدأ الدفاع عن النفس ، وحق المقاومة ، المشروعية الوطنية والإنسانية والقانونية إلى تجريم المقاومة بكل صورها في جميع أنحاء العالم ، والأكثر من ذلك فهو يضع الموقف من تجريم المقاومة وحركات التحرير ونفي مشروعيتها مرجعا حاكما للحكم على طبيعة اصطفاف الدول والقوى السياسية في العالم (56) ، ومن هنا أخذت على عاتقها مسؤولية تحريض المجتمع الدولي ضد الإرهاب والدول التي تتهم بدعمه ، وبالفعل تمكنت من حمل الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين سنة 1994 ، على تبني قرارٍ بموجبه تتخذ مجموعة من الإجراءات التي تستهدف القضاء على الإرهاب الدولي ، ليقترب هذا القرار بعض الشيء من الموقف الأمريكي والغربي الذي يدين الإرهاب بالمطلق دون البحث عن دوافعه ، اذ نص على إدانة كل الأعمال والممارسات الإرهابية ، لا سيما الذين يساهمون في إثارة الشبهات حول علاقات الصداقة بين الدول والشعوب ، ويهددون وحدة وأمن الدول ، وأضاف أن الأعمال الإجرامية التي لها أهداف سياسية وتساهم في إثارة الرعب لدى العامة أو لدى مجموعة من الأشخاص تعد غير مبررة في كل الأحوال ، ومهما كانت دوافعها : سياسية أو فلسفية أو أيديولوجية أو دينية (57).

وفى عام 1996 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الواحدة والخمسين القرار رقم 210 بإنشاء لجنة خاصة من أجل وضع عدد من الوثائق الدولية ضد الإرهاب ، وبالأخص وثيقة عامة لمكافحة الإرهاب. وقد حاولت هذه اللجنة الخاصة وضع اتفاقية عامة حول الإرهاب الدولي تمت مراجعتها سنة 2000 ، وعليه تكونت مجموعة عمل لوضع تدابير تهدف إلى التخلص من الإرهاب الدولي ، بيد أن المناقشات التي دارت بهذا الخصوص أبرزت عدداً من المشكلات السياسية والأيديولوجية والقانونية حول عدم وجود تعريف للإرهاب يمكن في ضوئه تحديد نطاق هذه الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بالتمييز بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة للشعوب أثناء ممارسة حقوقها فى تحديد المصير والدفاع الشرعى ضد العدوان والاحتلال , كما ثارت مشكلات قانونية حول التسليم بما سمى بإرهاب الدولة , وهو ما أدى إلى عدم الوصول لوفاق عام يسمح بوضع اتفاقية دولية عامة حول الإرهاب الدولي . إلا أن المجتمع

الدولي مع ذلك نجح من الناحية العملية فى مواجهة بعض أعمال الإرهاب من خلال عقد 13 اتفاقية وبروتوكولا دوليا لمواجهة أعمال الإرهاب (58).

وفي 15 من ديسمبر 1997 صدر عن الجمعية العامة القرار رقم 52 /164 بشأن الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل ، وأنشأت في العام نفسه لجنة خاصة لصياغة اتفاقية دولية جديدة لحظر التفجيرات الإرهابية وحظر أعمال الإرهاب النووي ، والتي تعمل على وضع إطار قانوني شامل لمواجهة الإرهاب الدولي (59) .

وفي نفس السياق واجه مجلس الأمن تحديات الإرهاب للأمن الدولي بقرارات متفاوتة في فترة الحرب الباردة عنه بعد زوال الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات عملية اتخاذ القرار الدولي ، ليتحول المجلس إلى أداة بيد الولايات المتحدة تحركه بعد حدوث اعتداءات مسلحة على مصالحها . واستباقا لأية عمليات إرهابية تعارض السياسة الأمريكية في المنطقة أو تعارض الترتيبات التي تقيمها الولايات المتحدة لاستقرار العالم في إطار تصورها للنظام الدولي الجديد ، وعلى سبيل المثال لا الحصر اقتصار مجلس الأمن خلال فترة الحرب الباردة وبالتحديد عام 1979 بمطالبة إيران الإفراج عن رهائن السلك الدبلوماسي الأمريكي في طهران من جهة ، في حين فرض مجلس الأمن نظاما جديدا للعقوبات غير العسكرية في مجال مكافحة للإرهاب اتخذه ضد نظام طالبان في أفغانستان بسبب رفضه تسليم أسامة بن لادن لاتهامه بالاعتداء على السفارات الأميركية في نيروبي ودار السلام في 7 أغسطس سنة 1998 فبعد أن أدان هذه الاعتداءات الإرهابية في قراره رقم 1189 لسنة 1998 فرض بالإجماع في قراره رقم 1267 لسنة 1999 حظرا جويا على طالبان وجمد أرصدتها المالية، ما لم تسرع في التجاوب مع مجلس الأمن (60) ، وهكذا نلاحظ أن قرارات مجلس الامن هذه لم تشر إلى دولة أفغانستان ولكنها اقتصرت على الإشارة إلى نظام طالبان الذي يسيطر على جزء من هذه الدولة.

واستمر تفاوت قرارات مجلس الأمن في مواجهة الإرهاب ليكون محل اهتمام جميع دول العالم بدون استثناء ، على إثر تفجيرات 11 أيلول 2001 ، ففي اليوم التالي للتفجيرات أنعقد مجلس الأمن لمناقشة الموضوع ، وبإجماع جميع دول المجلس تقريبا ، تبنى القرار رقم 1368 الذي أصدره بالإجماع في 12 سبتمبر سنة 2001 والذي أعلن فيه أن هذا النوع من الإرهاب يعد تهديدا للسلم والأمن الدوليين مما يجيز استخدام حق الدفاع الشرعي المنصوص عليه في المادة /51 من ميثاق الأمم المتحدة ، وطالب جميع دول العالم بالتحالف مع الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب ، ويوم 28 من نفس الشهر صدر قرارا ملزماً للدول بشأن مكافحة الإرهاب هو القرار رقم 1373 بناء

على مبادرة أمريكية ومن دون إدخال تعديلات أساسية عليه ، ليأتي متخطياً في بعض نصوصه ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة نفسه والاتفاقيات الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي ، وتحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة وبعبارات عامة تتعلق بمكافحة الإرهاب ومعاقبة مرتكبيه ووضع قائمة مطولة من الالتزامات الواردة على عاتق الدول فيما يتعلق بتمويل الإرهاب أو دعمه ، ومنع حق اللجوء السياسي ، وتشديد العقاب على الإرهاب ووضع تدابير هامة للرقابة ، كما أعطى القرار الحق في إعلان الحرب متى تشاء ضد أي عمل أو أمر يشك الوقوع أو لمجرد الشبهات ضد دولة أو جهة تصنف بأنها إرهابية وذلك دون اعتماد أية مرجعية أخرى مثل مجلس الأمن ، كما أنه أغفل مبدأ حق تقرير المصير وحق المقاومة عند الحديث عن ظاهرة الإرهاب الدولي ، ووصل الأمر إلى تشكيل مجلس الأمن من بين أعضائه لجنة ( The Counter- Terrorism Committee) لمتابعة تطبيق هذا القرار تتكون من الأعضاء الخمسة عشرة لمجلس الأمن ، كما دعا فيه الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب (61) ، وهكذا جعلت أحداث 11 أيلول 2001 مجلس الأمن بمثابة مشروع دولي والقرارات التي يتخذها تحظى بإجماع وتأييد دولي

وفي ضوء ما تقدم ، نجد أن المجلس ترك للولايات المتحدة حرية تحديد الجهات الإرهابية وطريقة الرد عليها بالشكل الذي تراه مناسبا ، فمن جهة رغم تأكيد مجلس الأمن على أن الإرهاب الدولي يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، وقراره بإجازة استخدام حق الدفاع الشرعي وفقا للمادة 51 من الميثاق إلا انه عمل على توسعة الأعمال التي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وعدم قصرها على ما يصدر من الدول وحدها ، وذلك عندما استعمل أسلوب التعميم فاستخدم عبارة (كل عمل من الإرهاب الدولي) بدلا من الاقتصار على الحالة الناشئة عن أحداث 11/أيلول ، ومن جهة أخرى فإن مجلس الأمن تدخل فقط للسماح للولايات المتحدة باستخدام حق الدفاع الشرعي في مجال احترام الميثاق ، دون أن يرخص لها بمباشرة عمليات عسكرية معينة مما تعتبر من التدابير الضرورية . وبهذه الطريقة انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة التي أتاحها لها مجلس الأمن لتصفي حساباتها ليس فقط مع المسؤولين عن تفجيرات واشنطن ونيويورك ، بل ومع كل من يعارض السياسة الأمريكية في العالم ، متخذة من الإرهاب مبرر لإعلان حرب شاملة لا تمييز فيها بين المتحاربين والمدنيين ، وهذا ما وضحه المتحدث باسم البيت الأبيض السابق اري فليشر ، حين قال أن الولايات المتحدة الأمريكية الآن تعتبر إن لها " الحق بالدفاع عن نفسها في أي مكان إذا دعتها الضرورة "(62). ومع ان الولايات المتحدة

الأمريكية أشارت في البداية إلى كون حملة مكافحة الإرهاب تستهدف تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن وحركة طالبان ، إلا أن قوائم المستهدفين في الحملة أخذت تتوالى لتشمل العراق وفي هذا الخصوص يرى اندرو باسيفيتش " ان المسؤولون الأمريكين كانوا يلمحون إلى أن الهجوم على أفغانستان لم يكن سوى المرحلة الأولى من حملة أوسع ذات جوانب متعددة – ممتنعين بحرص عن تحديد ماذا يمكن أن ينتج عن المرحلة الثانية أو الثالثة " (63) ، ولهذا فضلت الولايات المتحدة بأن تعمل في مواجهة ما أسمته بمحور الشر ضد تنظيم القاعدة في أفغانستان فاكتفت بإبلاغ مجلس الأمن بمباشرة العمليات العسكرية تحت مسمى الدفاع الشرعي . هذا بالإضافة إلى ملاحظات أخرى لابد من الإشارة لها تتعلق بمدى جواز استخدام الدفاع الشرعي ضد اعتداءات أخرى لم تقع بعد ، لأنه يعنى استخدام القوة تحت ستار الحرب ضد الإرهاب دون أن يكون هناك أي اعتداء حال تستخدم القوة ضده ، ولهذا حذرت كثير من الدول وانتقد اتخاذ الدفاع الشرعي الوقائي ذريعة للهجوم على العراق بعد أفغانستان بدعوى أنه يحوز أسلحة الدمار الشامل خاصة وأنه تبين فيما بعد عدم امتلاكه هذه الأسلحة ، وبهذا الشكل تكون الولايات المتحدة قد لجأت إلى تفسير انفرادي أسندته من الناحية الجوهرية إلى الدفاع الشرعي مؤسسة بذلك الحق باللجوء إلى القوة دون تفريق بين القوة التي تحرر والقوة التي تخضع ، ومن حيث النتيجة تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد وظفت قرارات مجلس الأمن بل وتجاوزتها في أحيان كثيرة لتعيد بناء النظام الدولي بما يعزز هيمنتها الكونية.

نخلص مما سبق ، إلى أن مظاهر انحراف الشرعية الدولية طرحت بقوة في النظام الدولي الراهن ، بعد أن أصبحت كل الأمور في العالم تدار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت تمارس ضغوط على مجلس الأمن لإصدار قرارات تناسب مصالحها ، أو بالأحرى استخدامه لفرض شرعية واقعية متفقة مع إرادة الدول الكبرى وحدها ومتجاهلة الشرعية القانونية المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

الخاتمـــة

من المعروف أنه في جميع فترات التحول الكبرى في التاريخ التي تعلن عن نهاية عصر وبداية عصر جديد ، تنشأ حالة من السيولة في السياسة الدولية وهو ما حدث أثر انتهاء الحرب الباردة التي أثرت على هيكل وموازين القوى في النظام الدولي ، لتسهم بدورها في الكشف عن سمات نظام دولي مختلف يعاني من اختلال كنتيجة طبيعية لقوى التغيير على نطاق العالم ، ليصبح العالم سياسيا وفعليا بالتالي أمام اختيار أحد البديلين في السياسة الدولية أما تقييد الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة بقيود قانونية ومؤسسية تعددية وأما التأقلم على نحو أو آخر مع حريتها في التصرف الدولي بغض النظر عن الالتزام

بقانون أو أية تعددية دولية في اتخاذ القرارات وهذا كله يحمل قيودا شديدة على حرية الولايات المتحدة الأمريكية في العمل على الساحة الدولية على الصعيدين القانوني والمؤسسي وهو ما لم تكن مستعدة للقبول به ، لذلك فضلت الاختيار الأخير الذي يضمن لها الهيمنة على العالم دون أن تكون منضبطة لقانون أو تعددية ما . ولهذا احتدمت المواجهة بين الدول في ظروف القطبية الأحادية على عكس ما كان خلال الحرب الباردة ، التي كان التوازن فيها يقيد الظواهر السلبية في سياسة القطبين المتنافسين ، وهنا برزت الولايات المتحدة الأمريكية رغم مشاكلها الاقتصادية باعتبارها القوة الوحيدة في العالم القادرة وذات المصلحة في الوقت نفسه على أدارة المشاكل والأزمات وتوجيه كل التفاعلات الدولية الجارية في السياق الذي يخدم مصالحها وبالشكل الذي تراه مناسبا بغض النظر عن القانون الدولي العام والإرادة الجماعية ، ليسود النظام الدولي نمط من علاقات القوة وضوابط المصالح القومية الضيقة وقصيرة المدى ، وربما يفسر ذلك حقيقة المساعي الأمريكية في عرقلة المحاولات التي تؤدي إلى قيام نظام دولي متعدد الأقطاب وتهميشها دور الأمم المتحدة مع العمل على تكريس ممارسات وأفعال القوة الأحادية الجانب . والرؤية العلمية التي تبنى على ما سبق ذكره ، هو أن التحول الذي شهده النظام الدولي من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الأحادية لم ينبثق عن إرادة عالمية كنتاج لوفاق عالمي شاركت فيه جميع الأطراف الدولية بقدر ما كان حصيلة الاختلال الذي حدث في النظام السابق لصالح طرف في المعادلة الدولية ، لينعكس بدوره على الشرعية الدولية وأسلوبها في معالجة القضايا والأزمات ، لتنحرف عن مرجعيتها النظرية والياتها التشريعية وترضخ لسياسة الابتزاز والقوة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية ، من منطلق أن شرعية النظام الدولي السابق وما صدر عنها من قرارات وتوصيات ومفاهيم غير مناسبة للنظام الدولي الراهن ، إذ ليس من المقبول حسب وجهة نظرها أن يسير النظام الدولي الجديد بقرارات النظام السابق التي صدرت بفعل تأثير القطب السوفيتي ، ووجه الخطورة في ذلك هو سلسلة التشريعات والقرارات ذات النهج الانتقائي التي دأبت الولايات المتحدة على إصدارها عبر تسخير المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة وسياسات ومصالح الدول بما يخدم المصالح الإستراتيجية الأمريكية منتهكة بذلك القواعد الآمرة في القانون الدولي ، وما استقرت عليه قواعد القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن بالذات حول مسألة العراق والإرهاب الدولي ، التي أثارت مسالة ازدواجية المعايير التي تحكم النظام الدولي الراهن ومما سبق ثارت أمامنا قضية أساسية تتعلق بالترابط الوثيق بين الشرعية من جهة والمصلحة من جهة أخرى أو بالأحرى بين مضمون القواعد الدولية ومصالح الدول وتوازن القوى فيما بينها ، بحيث يكون التزام الدول بتلك القواعد يتسم بالنسبية في حالات كثيرة ، ويتضح ذلك في

مسألة العراق ومسالة الإرهاب الدولي ، إذ لم تستند الشرعية الدولية إلى مبادئ عامة للسلوك ارتضاها المجتمع الدولي كأساس لحفظ السلم والأمن الدوليين أو أعادتهما إلى نصابهما ، بقدر ما ارتبطت بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، بحيث كان الدافع الأساسي للسلوك الأمريكي إزاء هذه المسائل على سبيل المثال هو المصلحة لتكيف بدورها مبادئ الشرعية الدولية تبعا تلك المصالح وهو ما أدى بالضرورة إلى تهميش دور الشرعية الدولية ، لتحول بالتالي القانون إلى أداة لخدمة القوة مع الحرص دائما على وصف تصرفاتها بأنها مشروعة قانونا . وأخيرا ، نجد أن النظام الدولي الراهن الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية هو بعيد كل البعد عما يسمى بالشرعية الدولية وسيادة القانون الدولي وفق مقتضيات ميثاق هيئة الأمم المتحدة والأعراف الدولية التي اتفق عليها في عالم يراد له أن يقع تحت القانون الأمريكي والقوة الأمريكية ،التي لن تقبل من حلفائها أي تدخلا مؤثرا في إعادة رسم الخرائط وتبويب المصالح وتوزيع مناطق النفوذ كما كان عليه الحال في الحرب العالمية الثانية ، بالتالي لا غرو أن يكون للولايات المتحدة فهم خاص للشرعية الدولية في النظام الدولي الراهن ، ألا هو أن شرعية دولية تنبع من الواقع ومستجداته ، شرعية الأقوى وليست الشرعية الدولية المنهارة التي كانت تعبر عن التوازن في التعامل مع الدول ، وهو ما يفسر لنا مظاهر الانحراف الواضحة في الشرعية الدولية وسياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع القضايا الدولية . وإذا كان ثمة حقيقة للتاريخ يجب بيانها هنا وهي استحالة ديمومة الهيمنة الأمريكية ، لان كل قطبية أحادية مآلها الزوال لا محالة لتكون الثنائية القطبية أو التعددية القطبية بالتالي هي السمة المرشحة للعودة من جديد.

**الهوامش**

(1) ينظر في : إبراهيم أبراش ، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد ، بحث منشور في كتاب : العرب وتحديات النظام العالمي الجديد ، مجموعة باحثين ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1999، ص114-116 .

(2) ينظر في : إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة ، الكويت : المكتبة الأكاديمية ، 1982، ص20 وما بعدها .

(3) ينظر في : زكي ألعابدي وآخرون: المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد،، ترجمة سوزان خليل ، سينا للنشر ، 1994، ص 7.

(4) للمزيد من التفاصيل عن النظام الدولي في الأدب السياسي ، ينظر في : عبد المنعم سعيد ، العرب ومستقبل النظام العالمي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، أب 1987 ، ص16-21 .

(5) ان من ابرز هولاء المنظرين كوينسي رايت ، موتون كابلان ، ريتشارد سنايدر ، جون هيوز ، ايرنست هاس ، للمزيد حول هذه النظريات ينظر في: جيمس دورثي وروبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1985 ، ص16 وما بعدها .

(6) ينظر في : سمير عبد الفتاح الحوساني : النظام الدولي الجديد : هيمنة أمريكية وحروب أقلية، جريدة القدس، عدد 2132.

(7) ينظر في: زبينغو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى : الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيو ستراتيجية ، ترجمة أمل الشرقي ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص39 .

(8) نقلا عن : نعوم تشو مسكي ، الدول المارقة :استخدام القوة في الشؤون العالمية ، ترجمة : أسامة اسبر ، الرياض : مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص398 .

(9) ينظر في : زكريا محمد إسماعيل ، النظام الدولي الجديد: الوهم والخديعة، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (143) ، 1991، ص 9.

(10) ينظر في : مصطفى الفيلالي : حرب الخليج ومستقبل العرب ، تونس : دار سراس للنشر ، 1991،ص 94.

(11) ينظر في : عبد الخالق عبد الله : النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد (124) ، أبريل 1996، ص 46-49.ينظر أيضا :

- لستر ثرو ، المتناطحون المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد (1) ، الطبعة الثانية ، 1996 ، ص229-239.

- لستر ثرو ، الصراع على القمة : مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان ، ترجمة : أحمد فؤاد بلبع ، ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، سلسلة عالم المعرفة (204) ، 1995 ، ص297-309.

(12) ينظر في : وليم نصار ، روسيا كقوة كبرى ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت : الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العدد(20) ، خريف 2008 ، ص34-38.

(13) ينظر في : عماد جاد : أثر التغيير في النظام الدولي على حلف شمالي الأطلسي، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد (134)، أكتوبر 1998، ص12.

(14) ينظر في : وليام أدوم، إعداد هدى راغب عوض، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد (123) ، يناير 1996، ص 349.

(15) ينظر في : لهيب عبد الخالق ، بين انهيارين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة ، الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص119-123 .

(16) ينظر في : يفجني بريماكوف ، العالم بعد 11سبتمبر وغزو العراق ، تعريب : عبدالله حسن ، الرياض : مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص147-159 .

(17) ينظر في : عماد جاد، أثر التغيير في النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي ،مصدر سبق ذكره ، ص 11. للمزيد ينظر أيضا : مكسيم لوفابفر ، السياسة الخارجية الأمريكية ، ترجمة حسين حيدر ، بيروت : عويدات للنشر والطباعة ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص121-145 .

(18) ينظر في : جوزيف س . ناي (الابن) ، مفارقة القوة الأمريكية ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي ، الرياض : مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، 2003 . ص31-39 . ينظر أيضا : جمال علي زهران : النظام الدولي والإقليمي عن الاستمرارية والتغير، الطبعة الأولى ، 1996، ص 44.

(19) ينظر في : الحسان بوقنطار : حول بعض إشكاليات النظام الدولي الراهن، صحيفة الشرق الأوسط ، الخميس 6-5-1994.

(20) ينظر في : عبد الإله بلقزيز : بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ما العمل؟ مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (154) ، 1991، ص 7.

(21) ينظر في : ميثاق الأمم المتحدة . ينظر أيضا : محمد سرحان العزيز ، العرب والمسلمون في ظل النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية وأثره على العالم العربي، القاهرة : دار النهضة العربية ،1993 ، ص 4- 9.

(22) ينظر في : محمد عبد الشفيع عيسى ، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة من البعد القانوني إلى البعد السياسي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (223)، أيلول 1997 ، ص30-31 .

(23) انعكس هذا التحول سلبا على القضية الفلسطينية ، بحيث عملت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة على الالتفاف على القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية من منطلق أنها قرارات صادرة عن شرعية لم تعد موجودة- شرعية النظام الدولي ثنائي القطبية وكانت أول خطوة في هذا الاتجاه هو دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1992 على إلغاء القرار الذي يساوي ما بين الصهيونية والعنصرية والذي صدر عام 1973 .

- ينظر في هذا الموضوع : إبراهيم أبراش ، حقوق الشعب الفلسطيني :من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الدولية ، مجلة دراسات فلسطينية ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد42 ، ربيع 2000، ص3-31. ينظر أيضا : رياض عزيز هادي ، العالم الثالث : قضايا وتحديات ، بغداد : دار الشؤون الثقافية ، سلسلة آفاق ، العدد 16 ، 1997 ، ص45 .

(24) ينظر في : ريتشارد نيكسون ، أمريكا والفرصة التاريخية ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل ، بيروت : مكتبة بيسان ، الطبعة الأولى ، 1992 ، ص37 .

(25) ينظر في : ألبوك يرك ، نيومكسيكو ، مجلة واشنطن بوست 31 مايو عام 2000 ، ترجمة :أحمد بشير بابكر، نقلاً عن موقع الإسلام ، شبكة المعلومات (الانترنت) http://www.islam. Com

(26) ينظر في : نزيه علي منصور ، حق النقض الفيتو : ودوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين ، بيروت : دار الكتب العالمية ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص78 .

(27) ينظر في : نبيل العربي : الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد (114) ، أكتوبر 1993، ص145-149

(28) ينظر في : نزيه علي منصور ، مصدر سبق ذكره ، ص79 .

(29) ينظر في : المصدر نفسه ، ص94 .

(30) إن الشرعية الدولية ترمي إلى وجود حكم أو نص أو قاعدة عرفية مجمع عليها ، والتي تكون في حالة سكون وهو ما نطلق عليه بالشرعية ، لكن إذا ما انتقلت الى الحركة أو التطبيق فإنها تأخذ صفة المشروعية مثال على ذلك حق تقرير المصير يعتبر حقاً مشروعاً نصت عليه كل المواثيق الدولية ، لكن عندما يطبق هذا الحق ينظر اليه على انه مشروع أو غير مشروع وليس شرعياً أو غير شرعي ذلك لأنه شرعي بالأصل . للمزيد ينظر : مشهور بخيت العريمي ، الشرعية الدولية لمكافحة الارهاب ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2009 ، ص23 .

(31) ينظر في : محمد عبد الشفيع عيسى ، مصدر سبق ذكره ، ص 36-38 .

(32) ينظر في : جاك ديريدا في شاكر نوري ...ديريدا يدين النظام العالمي الجديد، بروحية ماركس، صحيفة القدس العربي ، العدد 25،2138 آذار 1996 .

(33) ينظر في : محمد عبد الشفيع عيسى ، مصدر سبق ذكره ، ص 28-29.

(34) ينظر في : عمر بوزيان : نحو نظام بديل لسياسة اتخاذ القرار الدولي، جريدة الاتحاد الاشتراكي ، العدد 2،4924 فبراير1997 .

(35) ينظر في : عبد العزيز محمد سرحان : العرب والمسلمون في ظل النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية وأثره على العالم العربي ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1993، ص6

(36) ينظر في : عبد الحسين شعبان ، مصدر سبق ذكره ص63-65 .

(37) المصدر السابق ، ص63-65 .

(38) ينظر في : عبد العزيز محمد سرحان ، مصدر سبق ذكره ، ص6

(39) البروفيسور دومينيكو كالو ، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأمريكية وتهميش الأمم المتحدة ، ترجمة : مالك الواسطي ، مجلة شؤون سياسية ، بغداد : مركز الجمهورية للدراسات الدولية ، العدد(2)، 1993، ص64.

(40) قرار مجلس الأمن رقم 687(3/نيسان/1991)،قرارات ومقررات مجلس الأمن،(الوثائق الرسمية)،(الأمم المتحدة :مجلس الأمن :نيويورك ) http:// www un.org/arabic/Res/687.

(41) ينظر في : مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم : تأثير النظام الدولي على التعاون العربي الأفريقي ، مجلة المستقبل العربي ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد(168) ، 1993،ص36–38. للتفاصيل ينظر أيضا :

-Sandra Mackey.The Reckoning Iraq and the Legacy of Saddam Hussein . Newyork : Noton &Company. first edition . 2002.p255-274 .

(42) ينظر في : حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، سلسلة عالم المعرفة (202) ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، 1995، ص309.

(43) ينظر في : ريتشارد نيكسون ، " ما ورا ء السلام " ، ترجمة : مالك عباس ، الأردن : الأهلية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، 1995 , ص47 .

(44) قرار مجلس الأمن رقم 1441(تشرين الثاني/2002) ، قرارات ومقررات مجلس الأمن ، (الوثائق الرسمية) ، (الأمم المتحدة :مجلس الأمن :نيويورك)..http:// www. un .org/arabic/Res/1441

(45) عبد الحسين شعبان ، المشهد العراقي الراهن : الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(297) ، تشرين الثاني 2003 ، ص64–65.

(46) للمزيد من التفاصيل ينظر في : فيبي مار و وليم لويس ، امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، ترجمة عبدالله جمعة الحاج ، أبو ظبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد (2) ، الطبعة الأولى ، 1996 ، ص271 . ينظر أيضا : أزهار عبدالله حسن ، السياسة الأمريكية حيال العراق منذ التسعينات ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2006 ، ص9–65 .

(47) ينظر في : ماجد موريس إبراهيم ، الإرهاب الظاهرة وأبعادها النفسية ، دار الفارابي ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 25.

(48) ينظر في : الجواهري ، الصحاح ، بيروت : دار الحضارة العربية ، المجلد الثاني ، 1985 ، ص167 .

(49) ينظر في : ماجد موريس إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، 26 .

(50) ينظر في : إحسان محمد الحسن ، علم اجتماع العنف والإرهاب : دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص25–26 . ينظر أيضا :

- Tamar Meisels, The Trouble with Terror: Liberty, Security, and the Response to Terrorism. Cambridge University Press. http://www.cambridge.org/pdf

(51) المصدر الذي سبق ، ص15 .

(52) ينظر في : ماجد موريس إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص26 . للمزيد من التفاصيل عن الإرهاب وموارده وأدواته ينظر في : جان لوك ماريه ، تقنيات الإرهاب وسائل الإرهاب وممارسته ، تعريب :يوسف ضوامط ، بيروت : المكتبة الثقافية للنشر والطباعة والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص55–78.

(53) ينظر في : مشهور بخيت العريمي ، مصدر سبق ذكره ، ص19 .

(54) ينظر في : جان لوك ماريه ، مصدر سبق ذكره ، ص29 .

(55) ينظر في : مشهور بخيت العريمي ، مصدر سبق ذكره ، ص19-20.

(56) ينظر في : احمد عز الدين ، عصر انحطاط الامبريالية : العودة الى منطق موازين القوى العسكرية ، القاهرة مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص108

(57) ينظر في :الدورة 49 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1994 قرارات ومقررات الجمعية العامة ،(الوثائق الرسمية)،(الأمم المتحدة :الجمعية العامة :نيويورك ) http:// www un.org/arabic

(58) ينظر في : احمد فتحي سرور ، حكم القانون في مواجهة الإرهاب ، القاهرة ، 2007، شبكة المعلومات والانترنت . http://www.aziz.katib.org/

(59) ينظر قرار الجمعية العامة رقم 164/52 في 1997 ، قرارات ومقررات الجمعية العامة ،(الوثائق الرسمية)،(الأمم المتحدة :الجمعية العامة :نيويورك) http:// www un.org/Arabic

(60) ينظر في : احمد فتحي سرور ، مصدر سبق ذكره .

(61) المصدر السابق . ينظر أيضا :

– قرار مجلس الأمن رقم 1368(12/أيلول/2001)،قرارات ومقررات مجلس الأمن،(الوثائق الرسمية)،(الأمم المتحدة :مجلس الأمن :نيويورك ) http:// www un.org/arabic/Res/1368

– قرار مجلس الأمن رقم 1373(28/أيلول/2001)،قرارات ومقررات مجلس الأمن،(الوثائق الرسمية)،(الأمم المتحدة :مجلس الأمن :نيويورك ) http:// www un.org/arabic/Res/1373

(62) ينظر في : اندرو باسيفيتش ، الإمبراطورية الأمريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الأميركية ، ترجمة : مركز التعريب والترجمة ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى ، 2004، ص300.

(63) المصدر الذي سبق ، ص300.

**المصادر**

**أولا : الكتب العربية والمترجمة**

1- إبراهيم أبراش ، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد ، بحث منشور في كتاب : العرب وتحديات النظام العالمي الجديد ، مجموعة باحثين ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1999.

2- إحسان محمد الحسن ، علم اجتماع العنف والإرهاب : دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2008 .

3- أحمد عز الدين ، عصر انحطاط الامبريالية : العودة إلى منطق موازين القوى العسكرية ، القاهرة مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، 2006 .

4- إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة ، الكويت : المكتبة الأكاديمية ، 1982.

5- ألجواهري ، الصحاح ، بيروت : دار الحضارة العربية ، المجلد الثاني ، 1985 .

6- اندرو باسيفيتش ، الإمبراطورية الأمريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الأميركية ، ترجمة : مركز التعريب والترجمة ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى ، 2004.

7- جان لوك ماريه ، تقنيات الإرهاب وسائل الإرهاب وممارسته ، تعريب :يوسف ضوامط ، بيروت : المكتبة الثقافية للنشر والطباعة والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2004 .

8- جمال علي زهران : النظام الدولي والإقليمي عن الاستمرارية والتغير. الطبعة الأولى ، 1996.

9- جوزيف س . ناي (الابن) ، مفارقة القوة الأمريكية ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي ، الرياض : مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، 2003 .

10- جيمس دورثي وروبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1985 .

11- حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، سلسلة عالم المعرفة (202) ، 1995.

12- رياض عزيز هادي ، العالم الثالث : قضايا وتحديات ، بغداد : دار الشؤون الثقافية ، سلسلة أفاق ، العدد 16 ، 1997.

13- ريتشارد نيكسون ، أمريكا والفرصة التاريخية ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل ، بيروت : مكتبة بيسان ، الطبعة الأولى ، 1992 .

14- ريتشارد نيكسون ، " ما وراء السلام " ، ترجمة : مالك عباس ، الأردن : الأهلية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 1995.

15- زبينغو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى : الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيو ستراتيجية ، ترجمة أمل الشرقي ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1998 .

16- زكي ألعابدي وآخرون: المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ، ترجمة سوزان خليل ، القاهرة : سينا للنشر ، 1994.

17- عبد العزيز محمد سرحان ، العرب والمسلمون في ظل النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية وأثره على العالم العربي، القاهرة: دار النهضة العربية ، 1993.

18- عبد المنعم سعيد ، العرب ومستقبل النظام العالمي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، أب 1987.

19- فيبي مار و وليم لويس ، امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، ترجمة عبدالله جمعة الحاج ، أبو ظبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد (2) ، الطبعة الأولى ، 1996.

20- لستر ثرو ، الصراع على القمة : مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان ، ترجمة : احمد فؤاد بلبع ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، سلسلة عالم المعرفة (204) ، 1995 .

21- لستر ثرو ، المتناطحون المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا ، أبو ظبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد (1) ، الطبعة الثانية ، 1996 .

22- لهيب عبد الخالق ، بين انهيارين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة ، الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2003 .

23- ماجد موريس إبراهيم ، الإرهاب الظاهرة وأبعادها النفسية ، دار الفارابي ، الطبعة الأولى ، 2003.

24- مصطفى الفيلالي : حرب الخليج ومستقبل العرب، تونس: دار سراس للنشر ، 1991.

25- مكسيم لوفابفر ، السياسة الخارجية الأمريكية ، ترجمة حسين حيدر ، بيروت : عويدات للنشر والطباعة ، الطبعة الأولى ، 2006 .

26- مشهور بخيت العريمي ، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2009 .

27- نزيه علي منصور ، حق النقض الفيتو : ودوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين ، بيروت : دار الكتب العالمية ، الطبعة الأولى ، 2009.

28- نعوم تشومسكي ، الدول المارقة :استخدام القوة في الشؤون العالمية ، ترجمة : أسامة اسبر ، الرياض : مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، 2004 .

29- يفجني بريماكوف ، العالم بعد 11سبتمبر وغزو العراق ، تعريب : عبدالله حسن ، الرياض : مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، 2004.

**ثانيا : البحوث والمجلات**

1- إبراهيم أبراش ، حقوق الشعب الفلسطيني :من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الدولية ، مجلة دراسات فلسطينية ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد (42) ،المجلد (11) ، ربيع 2000 .

2- زكريا محمد إسماعيل ، النظام الدولي الجديد: الوهم والخديعة، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (143) ، 1991 .

3- عبد الإله بلقزيز : بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ما العمل؟ مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (154) ، 1991.

4- عبد الحسين شعبان ، المشهد العراقي الراهن : الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(297) ، تشرين الثاني 2003 .

5- عبد الخالق عبد الله ، النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد (124) ، أبريل 1996.

6- عماد جاد ، أثر التغيير في النظام الدولي على حلف شمالي الأطلسي، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد (134) ، أكتوبر 1998.

7- محمد عبد الشفيع عيسى ، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة من البعد القانوني إلى البعد السياسي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (223) ، أيلول 1997 .

8- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، تأثير النظام الدولي على التعاون العربي الأفريقي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (168) ، 1993.

9- نبيل العربي ، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد (114) ، أكتوبر 1993.

10- وليام أدوم، إعداد هدى راغب عوض، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد (123) ، يناير 1996.

11- وليم نصار ، روسيا كقوة كبرى ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت : الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العدد(20) ، خريف 2008 .

**ثالثا : الاطاريح**

1- أزهار عبد الله حسن ، السياسة الأمريكية حيال العراق منذ التسعينات ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2006 .

**رابعا : الوثائق المنشورة**

1- ميثاق الأمم المتحدة .

2- قرار مجلس الأمن رقم 687(3/نيسان/1991) ، قرارات ومقررات مجلس الأمن،(الوثائق الرسمية)،(الأمم المتحدة :مجلس الأمن :نيويورك )

http:// www un.org/arabic/Res/687.

3- قرار مجلس الأمن رقم 1441(تشرين الثاني/2002) ، قرارات ومقررات مجلس الأمن ، (الوثائق الرسمية) ، (الأمم المتحدة :مجلس الأمن :نيويورك).

http:// www. un .org/arabic/Res/1441.

4- ينظر في .الدورة 49 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1994 قرارات ومقررات الجمعية العامة ،(الوثائق الرسمية)،(الأمم المتحدة :الجمعية العامة :نيويورك)

http:// www un.org/arabic

5- ينظر قرار الجمعية العامة رقم 164/52 في 1997 ، قرارات ومقررات الجمعية العامة ،(الوثائق الرسمية)،(الأمم المتحدة :الجمعية العامة :نيويورك)

http:// www un.org/Arabic

6- – قرار مجلس الأمن رقم 1368(12/أيلول/2001)،قرارات ومقررات مجلس الأمن،(الوثائق الرسمية)،(الأمم المتحدة :مجلس الأمن :نيويورك )

http:// www un.org/arabic/Res/1368

7- قرار مجلس الأمن رقم 1373(28/أيلول/2001)،قرارات ومقررات مجلس الأمن،(الوثائق الرسمية)،(الأمم المتحدة :مجلس الأمن :نيويورك )

http:// www un.org/arabic/Res/1373

**خامسا : مصادر الانترنت**

1- ألبوك يرك ، نيومكسيكو ، مجلة واشنطن بوست 31 مايو عام 2000 ، ترجمة :أحمد بشير بابكر، نقلاً عن موقع الإسلام ، شبكة المعلومات (الانترنت) http://www.islam. Com

2- احمد فتحي سرور ، حكم القانون في مواجهة الإرهاب ، القاهرة ، 2007، شبكة المعلومات (الانترنت) .

http://www.aziz.katib.org/

3- جاك ديريدا في شاكر نوري ...ديريدا يدين النظام العالمي الجديد، بروحية ماركس، صحيفة القدس العربي ، عدد 2138،25/ آذار 1996. http://www.alquds alarabi.co.uk/pdf.

4- الحسان بوقنطار : حول بعض إشكاليات النظام الدولي الراهن، صحيفة الشرق الأوسط ، الخميس 6-5-1994.

5- سمير عبد الفتاح الحوساني : النظام الدولي الجديد، هيمنة أمريكية وحروب أقلية، جريدة القدس، عدد 2132 ، 1994 . http://www.alquds.co.uk/pdf

6- عمر بوزيان : نحو نظام بديل لسياسة اتخاذ القرار الدولي، جريدة الاتحاد الاشتراكي ، الدار البيضاء ، عدد 2/4924 فبراير/1997.

**سادسا : المصادر الأجنبية**

1- Tamar Meisels, The Trouble with Terror: Liberty, Security, and the Response to Terrorism. Cambridge University Press. http://www.cambridge.org/pdf

2- Sandra Mackey.The Reckoning Iraq and the Legacy of Saddam Hussein . Newyork : Noton &Company. first edition . 2002 .